S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/996
22 December 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، وبالإشارة إلى رسالة الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٩٩٧/١٢/١٧ (الوثيقة S/1997/987) والمتضمنة تقريره عن نتائج زيارته إلى بغداد للفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته ملاحظات الجانب العراقي بشأن ما تم تحقيقه من تقدم خلال تلك الزيارة، وكذلك نواحي النقص وعدم الدقة في عرض تقرير رئيس اللجنة الخاصة لمواقف الجانب العراقي. كما تتضمن ورقة الملاحظات المرفقة بعض التعقيبات على الإيجاز الذي قدمه رئيس اللجنة الخاصة خلال جلسة مشاورات المجلس يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها (ملاحظات الجانب العراقي) كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

221297 221297 97-37722

9737722

مرفق ٠

[الأصل: بالإنكليزية]

تعليقات بشأن تقرير الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة

أولا

ركـــزت المناقشة فـــي بغـــداد أساسا على المسائل المثارة في رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وآلت المناقشة في بغداد إلى ما يلي:

١ - اتـُفق على تنظيم اجتماعات تقييم تقنية بشأن المسائل ذات الأولوية المتضمنة في الرسالة المشار إليها أعلاه:

- في مجال القذائف: مسألة الرؤوس الحربية؛
- في مجال الأسلحة الكيماوية: مسألة غاز الأعصاب (VX) والذخيرة المحشوة بالخردل؛
- في مجال الأسلحة البيولوجية، سيخضع البرنامج برمته للمناقشة.

٢ - تحسين طرائق تفتيش المواقع الحساسة.

٣ - وفيما يختص بمسألة إتاحة إمكانية الوصول إلى المواقع، قدم الجانب العراقي التوضيحات التي سعت اللجنة للحصول عليها بشأن المسألة.

غير أن التقرير يتضمن، من وجهة نظر العراق، معلومات غير دقيقة ووصفا غير مكتمل لموقف العراق من بعض المسائل المثارة خلال المناقشة، وذلك على النحو التالي:

بشأن مسألة إتاحة إمكانية الوصول، بيـَّن الرئيس التنفيذي في الفقرة ٩ أن "المواقع الرئاسية والسيادية لم تحدد هذه المواقع بوضوح، ولم يـُذكر سوى أنها مناطق مرتبطة بالرئاسة وأنها معروفة جيدا" وما قلناه هو التالي: هي مواقع محددة أماكنها بوضوح ولها حدود واضحة المعالم.

وفي الفقرة ١٢، أضاف الرئيس التنفيذي عبارة "باستثناء الغرف البالغة السرية الموجودة بها ...". والجانب العراقي لم يذكر ذلك. بل إن ما ذ ُكر خلال المناقشة هو إشارة إلى حالة محددة جدت خلال

التفتيش الثالث لمقر قيادة هيئة المخابرات العراقية، عندما أراد السيد سكوت ريتر الدخول في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى حجرة تحتوي على ملفات ضباط المخابرات.

وبالنسبة إلى المواقع المدنية، لم نقل إنه ليس لدينا السلطة القانونية، وما قلناه هو إنه بإمكان المواطن أن يسمح بالدخول إلى مكان إقامته الخاص أو لا يسمح بذلك ولن نفرض عليه ذلك، مما يستبعد عمليا احتمال منح إمكانية الوصول الفوري. وفيما يختص بمسألة أماكن الإقامة الخاصة ذاتها، لم يبد الرئيس التنفيذي التحفظ الوارد في الفقرة ٢٣، القائل إنه ليست للعراق سلطة داخلية على مثل هذه المواقع. وتفيد السجلات أنه ذُكر أن هذه النقطة ترتبط بحقوق المواطن.

وفي نهاية الفقرة ٢٨، ذكر الرئيس التنفيذي أن نائب رئيس الوزراء وافق على هذا النهج. وتشير السجلات إلى أن نائب رئيس الوزراء أحاط علما بهذا النهج.

وفيما يختص بالجزء المتعلق بالمناقشات التقنية من التقرير، فإن ما جاء في الفقرة ٣١ من "أن العراق لن يقدم طواعية أية معلومات جديدة" هو غير صحيح. فقد أعرب العراق عن رغبته في تقديم ملفه، ولكن ليست لديه في الوقت الراهن معلومات جديدة تتعلق بهذه المسائل المزمع مناقشتها في اجتماعات التقييم التقني.

أما بخصوص الملاحظة القائلة إنه "يفضل حالة يمكن له فيها أن يتحقق من المعلومات التي في حوزة اللجنة"، فإن العراق لم يُبد هذه الملاحظة أبدا.

وبالنسبة إلى الفقرة ٣٣، فإنها تُستهل بعرض خاطئ لموقف العراق الأساسي، وجاء فيها ما يلي: "رفض [الجانب العراقي] دعوة اللجنة للقيام، معا، بوضع برنامج عمل مشترك إضافي ..."

وطرح فريق اللجنة التقني مجموعة من الأسئلة، وأشار إلى أسئلة قدمت في وقت سابق، واقترح إدراجها بصفتها مواضيع برنامج العمل المشترك. وبيَّن العراق أنه لا يوجد أي جديد في هذه الأسئلة وأن المعلومات المطلوبة قدمت من قبل وأن غالبية هذه الأسئلة ذات أهمية ثانوية ولا تتصل بأولويات مواضيع برنامج العمل المشترك لاجتماعات التقييم التقني.

وأضاف العراق أن الردود على هذه الأسئلة ستقدم سريعا في غضون سير العمل العادي بين الجانبين.

وفيما يختص بالجملة الأخيرة التي جاء فيها أن العراق "لن يشارك في وضع برنامج محدد للعمل المكثف"، فهذا لا يمت إلى الحقيقة بصلة، ذلك أن العراق يرغب رغبة شديدة في المشاركة في وضع

برنامج محدد للعمل المكثف حسبما نصت عليه رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

وبالنسبة إلى الفقرة ٣٨، نود أن نشير إلى أن العراق من جهته سيقدم ملفه إلى اجتماعات التقييم التقني من خلال اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

وفهمنا للأمور مؤداه أن النتائج التي تخلص إليها اجتماعات التقييم التقني ستقدم إلى الرئيس التنفيذي، الذي يصدر حكمه على النتائج.

وقد سُجل الاجتماع بكامله ليستخدم مستقبلا كمرجع لكلا الجانبين ولمجلس الأمن.

ثانيا

نود أن نتقدم بالملاحظات التالية بشأن بعض النقاط التي قدمها الرئيس التنفيذي إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛

(أ) لم يبث التلفزيون العراقي أشرطة الفيديو المسجلة للاجتماعات ولم تظهر في التلفزيون العراقي سوى بعض مقتطفات مأذون بها تستغرق بضع ثوان ودون صوت؛

(ب) إشارة المدير التنفيذي إلى أن نائب رئيس الوزراء قد بين أن المواقع الرئاسية والسيادية عددها خمسة مواقع هي إشارة غير دقيقة. فقد أعلم نائب رئيس الوزراء الرئيس التنفيذي، خلال اجتماع عقداه على انفراد، أن المواقع الرئاسية توجد في محافظات مثل بغداد، وتكريت، والبصرة، الخ..؛ ولا توجد في جميع أنحاء العراق مثلما أوحت بعض المصادر؛

(ج) التوضيح الذي قدمناه خلال المناقشة هو أن المواقع الرئاسية والسيادية تشمل المواقع الرئاسية ومقار الوزارات فقط، ولم يُشر إلى "غيرها".

- - - - -